بسم الله الرحمن الرحيم

صوت البحرين

العدد ٨٦، مارس ١٩٩٠م، شعبان ١٤١٠هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

POSTLAGERKARTE NR.125166C, 5300 BONN 1, W/GERMANY

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

نطالب بالحياة الدستورية والممارسة البرلمانية

لماذا تستمر حالة الطوارىء في البحرين؟ وما هي المبررات التي تدفع الضابط البريطاني، ايان هندرسون، لمنع الممارسة الديمقراطية في البحرين؟ وكيف تسمح القوى التي تدعي لنفسها الالتزام بالنظم الديمقراطية وتشجيع الحريات في العالم مساندة الانظمة القمعية في الخليج؟ ولماذا لا تريد هذه القوى الاعتراف بأن من اهم عوامل التوتر في المنطقة استمرار حالة الطوارىء وقمع الحريات ونظم الاستبداد؟ وكيف يقبل انسان عاقل ان يقف الى جانب حكومة تعتبر الارض ومن عليها ملكاً لعائلة معينة يتوارثه الابناء عن الآباء والأجداد؟ وما جدوى التطور العلمي والثقافي والانفتاح الفكري الذي حصل في بلدان الخليج خلال الخمسين عاماً الماضية اذا لم يشعر الانسان بأنه يعيش محترماً ويتمتع بحقوقه التي حددتها له طبيعته الانسانية من جهة والنظم والقوانين الدولية من جهة اخرى، هذا اذا لم نشأ ذكر الحقوق التي حددها له الاسلام؟

الحركة الديمقراطية في الكويت تواجه باصرار حكومي على عدم الاستماع الى المنطق والحكمة، وتحاول السلطة، ومن ورائها السعودية وعدد من الدول الغربية، تمييع المسألة بحجة البحث عن وسائل جديدة لتطوير التجربة والممارسة. فما الذي حدث من سلبيات في المجلس الذي حله الامير عام ١٩٨٦ سوى ان الاعضاء المنتخبين من قبل الشعب حاولوا استعمال صلاحياتهم الدستورية وحاسبوا بعض وزراء الحكومة على تجاوزاتهم وسوء سياساتهم؟ فهل الوزراء معصومون من الخطأ والزلل؟ ام ان المطلوب ان يتصرف كل وزير بدون ان تحصل محاسبة شعبية له؟ فما الذي يضمن سلامة المسيرة حينئذ؟ لماذا تتدخل الشرطة لقمع اي تجمع يناقش القضايا العامة في اطار الدستور الذي يعطي اعضاء المجلس المنحل صلاحية الاجتماع بعد شهرين من حل المجلس اذا لم تجر انتخابات في لهذه الفترة. هذه التساؤلات ليست خارج القضية البرلمانية المطروحة حالياً. ولا شك ان حكومة آل الصباح تشعر بالحرج الشديد بسبب ائتلاف كل قوى المعارضة ووقوفها ضد استمرار الاستبداد الحكومي. ولكي تخفف الضغط الشعبي والدولي في هذا المجال، قامت، كعادتها في مثل هذه الظروف، باعتقال ستة من رموز الطائفة الشيعية في الكويت لكي توحي للرأي العام بوجود خلل امني في البلاد يمنع الحكومة من القبول بعودة الانتخابات النيابية.

وحكومة آل خليفة في البحرين تسعى هي الاخرى لمنع توفر ظروف المطالبة الشعبية بالعمل بدستور عام ١٩٧٣، وذلك باعتقال الناس من كل الفئات الاجتماعية والايحاء بوجود حالة خلل امني ومنع الفئات الاجتماعية ذات التجربة البرلمانية من التجمع والاتفاق على برنامج عمل ديمقراطي يحرج الحكومة ويكشف عجزها وضعفها امام المطالب الشعبية. فما هو مبرر منع الممارسة البرلمانية التي يطالب بها الناس منذ حل المجلس في صيف عام ١٩٧٥؟ فاذا كانت السعودية تشتري حرية الناس والشعب بمبالغ تدفعها للعائلة الحاكمة لتعويضها عن هبوط عائداتها بسبب الوضع الاقتصادي في البلاد فان الوقت قد حان لقطع اليد السعودية التي تعيث الفساد في ارض البحرين. والمطلوب من القوى المحبة للحرية والسلام عدم الانصياع للضغوط المالية السعودية. فالمال ليس كل شيء وكرامة الانسان وحريته اغلى من كل شيء ويجب ان لا يُسمح للموقف السعودي ان يبقى قادراً على فرض نفسه على الشعوب المتطلعة للحرية والانفتاح.

فاذا كان عقد الثمانينات قد سمح للسعودية بتصدر الموقف العربي بسبب عوامل عديدة منها الحرب العراقية ـ الايرانية وغياب مركز الثقل السياسي الذي كانت مصر تشغله قبل توقيع اتفاقات كامب ديفيد، فان عقد التسعينات يجب ان يصبح عصر ارادة الشعوب وحريتها. ونعتبر الافراج عن المناضل الوطني نيلسون مانديلا عنواناً لحركة الحرية في العالم ومدخلاً لعهد جديد يتميز بسقوط الديكتاتورية والعنصرية والطائفية، وكلها صفات يحتوي النظام السعودي على قسط وافر منها. فإلى متى يبقى الشعب الخليجي محكوماً بانظمة قمعية هي اقرب للعصور الوسطى منها للعصر الحديث؟ ولماذا تبقى الخشية من الحضاب العوائل الحاكمة المستولية على منابع النفط العامل الحاسم في تحديد الموقف من المسألة الديمقراطية؟ ولماذا لا يتم الاصغاء لمنطق القوى الاجتماعية المحلية المتضررة من استمرار حالة القمع والاضطهاد في المنطقة التي ترى ضرورة ازالة اسباب التوتر في البلاد لكي يصبح الوئام والمحبة والتسامح هي اساليب الحياة والتعامل؟

ان شعب البحرين الذي شارك بفعالية ونجاح في التجربة الديمقراطية التي اعقبت الانسحاب البريطاني من البلاد عام ١٩٧١ لجدير ان من حقه التمتع بما حققه ممثلوه في تلك التجربة، وهو اليوم يطالب بالعمل بالدستور الذي ينص على ضرورة ايجاد مجلس وطني ينتخبه الناس وتكون له صلاحية اقرار او

البقية على صفحة ٤

حقوق الانسان في البحرين

صدر تقرير عن الامم المتحدة حول التعذيب في العالم، واشار التقرير الى البحرين بانها من اسوأ الدول في معاملة السجناء السياسيين. وذكر التقرير من اساليب التعذي في سجون البحرين استخدام الكلاب البوليسية لنهش اجسام السجناء ومن ثم يقوم المعذبون برش الجروح بالملح والفلفل.

ومن الطريف ان تنشر جريدة «الشرق الاوسط» السعودية تحقيقا حول البحرين بتاريخ ٩٠/٢/١٧ (الصفحة السابعة) تحت عنوان «فليأتوا الى البحرين» اذ يشرح مراسل الجريدة خالد القشطيني عظمة «تراث البحرين» وينتقل بصورة فجائية لموضوع آخر ويقول «ما هي الآثار التي قد تخلفها احداث اوروبا الشرقية على هذه المنطقة؟» ويجيب على سؤاله «والجواب هو انها ستعزز الانظمة القائمة والمستندة على الشرعية وحرية التجارة وسيادة العرف والقانون» ويواصل «لا احد بعد اليوم يرغب في ائتلاف الكعكة بطهاة من امثال تشاوشسكو وهونيكر، بيد ان في احداث اوروبا الشرقية دروساً مهمة لكلا السندبادين البحري والحمال». ونحن نشكر القشطيني على احساسه بضرورةالتحدث عن اوروبا الشرقية وهو يتحدث عن البحرين وبالخصوص عن تشاوشسكو الذي ارهب شعبه بالمخابرات (السكيوريتات) ولكن كل هذه الاجهزة القمعية لم تنفعه عندما انفجر الشعب، كما لم تنفعه «شرعيته» المستمدة من «العرف» والقانون

من اخبار المعتقلين

* خرج السيد جعفر السيد محمد السيد شبر من قرية الدية بعد انقضاء فترة حكم ٧ سنوات كاملة. وهو يناهز الـ ٤٥ سنة من عمره.

قبض عليه قبل قضية جمعية التوعية الاسلامية بعام واحد تقريبا واستمر توقيفه سنتين تقريبا قبل المحاكمة. قبض عليه بسبب نشاطه الاسلامي الواسع والتفاف كثير من شباب الديه حوله.

وقد كان يكبّر في فناء القلعة الداخلي قبل محاكمته مما كان يثير الانزعاج والارتباك في صفوف جلاوزة النظام فيتسارعون لاخذه من زنزانته بقوة الى ضباط التحقيق. وقد كان كل ضابط يحيله للضابط الآخر للتخلص منه. حتى استقرت قضيته مؤخرا (قبل المحاكمة) عند النقيب خالد آل خليفة وهو ضابط تحقيقات جنائية.. كان السيد شبر يضغط بواسطة التكبير من داخل الزنزانة من أجل تقديمه للمحاكمة او الافراج عنه. وقد وعده الضابط المذكور بالنظر شخصيا في قضيته سريعاً بشرط ان لا يعود للتكبير ثانية.

ومن الجدير بالذكر ان للسيد دكانا لبيع الادوات الصحية على شارع اللؤلؤ بمنطقة النعيم، كما كانت له سيارة نقل «بي كب». وبعد اعتقاله، أخذت منه مفاتيح الدكان كما أخذت السيارة واوقفت في فناء القلعة. حاول اهل السيد شبر أن يحصلوا على مفاتيح السيارة والدكان ولكنه باءوا بالفشل حيث رفضت التحقيقات طلبهم حتى انعدمت السيارة وتهشمت واصبحت غير صالحة. كما ان مفاتيح الدكان سلمت بعد سنة واحدة من اعتقاله.

* محمود عباس الشيخ علي آل عباس من البلاد القديم من حملة شهادة الماجستير قسم الرياضيات من جامعة الرياض. اوقف ودام توقيفه لمدة ١١ شهرا، وأبرىء بعدها من التهمة الموجهة اليه في محاكمة ١٨/١/١٩٩٠م. والمحاكمة التي اطلقت فيها الصلوات على رسول الله (ص) عند اطلاق حكم القاضي ببراءة المتهم مما اثار استغراب واندهاش جميع الحضور في المحكمة. فهل سيتم تعويض هذا الشاب عن الوقت والاذى الذي تعرض له خلال احد عشر شهرا من التوقيف؟.

* قاسم عبد الرسول السندي من السنابس محكوم لمدة ٢٠ عاماً، وهو محبوس الآن حبسا انفراديا منذ شهرين لمعاقبته بدعوى انه يقوم بدور ارشاد السجناء ونصحهم. وهو سجين سياسي اتهم بانضمامه لـ «حزب محظور».

* السيد عبد الله المحرقي والسيد امير الموسوي اعتقلا منذ شهر يونية الماضي ولحد الآن لم يسمح لاهليهما بمقابلتهما.. وهما موقوفان ومعزولان في البرج الشمالي للقلعة.

وعى صعيد آخر منذ الاضراب الذي قام به سجناء الرأي في معتقل الحد نهاية العام الماضي، احتجاجاً على اصابة ١٥ شخصا منه بالجرب من جراء خلطهم مع سجناء الحشيش، لا يزال مصير عدد من المعتقلين مجهولا. كما منعت عنهم الزيارات التي كان مسموحا للعوائل القيام بها لابنائهم المسجونين.

* خالد عبد الرسول احد الثلاثة الذين اعتقلتهم السلطة في ديسمبر ٨٧ بتهمة تصوير القاعدة الامريكية وحكمت عليهم بالسجن سبع سنوات، تدهورت صحته ونقل الى المستشفى حيث نصح الطبيب بدواء خاص له، الا ان توصيات الطبيب تم تجاهلها، ولا يزال يعاني من المرض بسبب سوء المعاملة في السجن

هل قتل؟

علي حسن عبد الحسين الفردان، مواطن بحراني يبلغ من العمر ٣٠ سنة وعمل في السعودية للسنوات الاربع الماضية. ودع اهله يوم الاربعاء ١٩٩٠/٢/١٤ وتوجه بسيارته الى جسر البحرين ـ السعودية، ولكنه لم يصل السعودية، ووُجد يسبح بدمائه، مكسر الاضلاع بالقرب من الدوار الواصل الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووجدت سيارته بالقرب من منطقة عذاري. وعندما عثر عليه ونقل الى المستشفى توفاه الاجل قبل ان يفصح عما حصل. هل قتل؟ ولماذا؟ ومن المسؤول؟. جلاوزة النظام الخليفي فقط هم القادرون على الاجابة.

الاعتقالات الاخيرة في الكويت: ذريعة لضرب الحركة الديمقراطية

البيان الذي صدر عن الاتحاد السعودي لكرة القدم بتاريخ ١٧/٢/١٩٩٠ والذي اعلن فيه انسحابه من دورة الخليج العربي العاشرة المقامة في الكويت، اثار التساؤل لدى المراقبين السياسيين. فبالرغم من اشارة البيان الى ان السبب لانسحابه هو اتخاذ اللجنة العليا لمنظمة الدورة اسمي الجوادين «عبيان» و «اللذين يشير اسماهما الى معارك قديمه بين القبائل الا ان «الشرق الاوسط» الصادرة في ١٨/٢/١٩٩٠ قالت بان «الشيخ فهد الاحمد يعرف الاسباب» مضيفة «اما عن النواحي الامنية في الكويت فشدد الاتحاد السعودي على انه يدرك تماماً ان الكويت بلد آمن وان المسؤولين فيه لا يدخرون جهداً من اجل توفير اقصى درجات الامن والامان سواء لهذه «الدورة او اية بطولة اخرى تقام على ارضه». الاحداث التي تبعت ذلك البيان تلقي مزيداً من الضوء على خلفية القرار السعودي، اذ قامت مباحث دولة بالكويت باعتقال عدد كبير من وجهاء وكبار الطائفة الشيعية بالكويت وهم الحاج كاظم عبد الحسين، الحاج جواد العطار، الحاج صالح جوهر، الحاج حسن حبيب السلمان، السيد علي الطباطبائي، السيد عبد الجليل الطباطبائي وخليل الموسى. وتتابعت الاعتقالات بعدها حيث شملت شخصيات اخرى وهي السيد طالب الكاظمي، السيد مصطفى الزيدي، السيد انور الزيدي وعادل دشتي.

ان ما حدث يعتبر سابقة خطيرة في تاريخ الكويت، اذ لم يحصل ان تجاوزت الحكومة الكويتية حدودها بهذا المقدار. ولكن المأزق الذي تعيشه القبائل المتحكمة في الخليج جعلها تتصرف بصورة عشوائية غير مدروسة.

فالسعودية كانت وما زالت مثلاً صارخاً للنظم الدكتاتورية في العالم، ولا يوجد نظام في العالم اكثر رجعية وتخلفاً منها. ولكنه بسبب متاجرتها بالدين والمال المسحوب بالقمع اللامحدود والدعم الاجنبي من القوى العظمى استطاع النظام السعودي البقاء. وعندما انتصرت الثورة الاسلامية في ايران اصبحت السعودية في موقع الدفاع في مواجهة قوى التحرر. ففي نوفمبر ١٩٧٩ حصلت المواجهة بين النظام السعودي وجماعة جهيمان العتيبي في مكة المكرمة واستمرت ١٤ يوماً. وبعدها مباشرة حصلت انتفاضة المنطقة الشرقية في عاشوراء من ذلك العام.

هذا التحدي لشرعية النظام السعودي النابع من المعارضة الاسلامية السنية (جهيمان العتيبي) والشيعية (المنطقة الشرقية) جعل النظام السعودي في مازق، ووجد ان السبيل الوحيد للامساك بزمام الحكم عبر دفع البلايين للعراق واية قوة اخرى لاسقاط الجمهورية الاسلامية وتاجيج الطائفية وتوحيد القبائل عبر مجلس التعاون لمواجهة المد الشعبي. وفي الوقت ذاته احكام السيطرة ومد النفوذ على النشاطات والفعاليات الاسلامية في العالم عبر رابطة العالم الاسلامي وغيرها من المنظمات. وما اطلاق لقب «خادم الحرمين الشريفين» على اسم الملك فهد منذ اكتوبر ١٩٨٦، الا جزء من هذا التوجه للايحاء لمسلمي العالم بان سلطة آل سعود تستمد شرعيتها من خدمة الحرم الشريف.

وعندما شارف النظام العراقي على السقوط عام ١٩٨٥ اثر الضربات الموجعة التي تلقاها في تلك الفترة على جبهة الحرب سارعت دول الخليج لتحسين علاقاتها مع الجمهورية الاسلامية، واحست السعودية بالمحاصرة الا انها كانت على استعداد للتدخل بالقوة في اية دولة خليجية لمنع حدوث اي تغيير. وهذا ما حصل بالفعل عندما عبر آلاف الجنود السعوديين الحدود الكويتية بعد الهجوم على موكب امير الكويت عام ١٩٨٥، كذلك دخل ٧ آلاف جندي سعودي الى الدوحة عام ١٩٨٧ عندما انفجر الصراع العائلي داخل قبيلة آل ثاني. اما في البحرين فبعد افتتاح الجسر قامت السعودية بنشر لواء كامل من جيشها في قرية الدور جنوب البحرين.

ومع تغير الاوضاع على جبهة الحرب اثر دخول امريكا طرفاً مباشراً للتكفير عن اخطائها في فضيحة ايران غيت ولاثبات «صدق نواياها» تجاه «اصدقائها» اتخذت السعودية موقفاً شرساً من الجمهورية الاسلامية والحركة الاسلامية في الخليج. وقامت قوات الامن السعودي بقتل الحجاج الايرانيين وغيرهم اثناء خروجهم في مظاهرة البراءة في حج عام ١٩٨٧. كما قامت بقطع رقاب اربعة اشخاص من المنطقة الشرقية في نهاية عام ١٩٨٨ بتهمة الارتباط بايران.

وتوجت السعودية ارهابها باعدام ١٦ حاجاً كويتياً في سبتمبر ١٩٨٩. الا ان هذا العمل افقدها جميع مكتسباتها التي حققتها، اذ لم تحصل على دعم وتاييد من اية جهة يعتد بها، وتمت ادانتها دولياً واصبحت الصورة البشعة للنظام مكشوفة عالمياً. كل هذه الاعمال جعلت السعودية في موقف دفاعي اكثر من ذي قبل. وخلال عام ١٩٨٩ تعرض اكثر من ست شخصيات سعودية دبلوماسية لمهاجمات من قبل مجموعات مختلفة تعرضت نفسها للارهاب السعودي. وفي اكتوبر الماضي تعرضت طائرة ركاب سعودية في باكستان لمحاولة تفجير، وسقط ٣ دبلوماسيين سعوديين في تايلند في بداية فبراير الماضي قتلى اثر اصابتهم بطلقات نارية. في ظل هذا كله، كانت الحركة الديمقراطية في الكويت تزداد شعبية وقوة متاثرة بالاحداث العالمية. وكان الرد السعودي بان قامت في مطلع العام الحالي باحتلال جزيرة «قاروه» الكويتية الغنية بالغاز الطبيعي. وهذا ما قالته السلطات الكويتية للمطالبين بعودة البرلمان، بان السعودية احتلت هذه الجزيرة تعبيراً عن عدم رضاها، مما حدى بالملك فهد لاصدار بيان يكذب فيه تدخل السعودية لقمع الحركة الديمقراطية. وهكذا اقترب موعد انعقاد دورة الخليج العربي العاشرة لكرة القدم في الكويت، في ظل اوضاع تسببت السعودية كثيراً في تفجيرها، ورات ان الفرصة الذهبية قد اتت بالاتفاق مع آل الصباح في الكويت لاثارة موضوع انسحاب المنتخب السعودي من الدورة بحجة عدم «الامن» من عمليات انتحارية او غيرها في الكويت، وكانت المطالبة بالقضاء على المواقع القوية للطائفة الشيعية، واستخدام ذلك لصرف انظار الراي العام الكويتي والعالمي عن المطالبة بعودة البرلمان.

فهل سينجح مثل هذا المخطط؟ هذا ما ستقرره مسيرة الديمقراطية في الكويت التي استقبلت استقبالا حسنا في كافة العواصم الخليجية.

اعتقالات جديدة

تم خلال الشهرين الماضيين اعتقال التالية اسماؤهم:

١ و ٢ علي عبد علي من قرية عالي مع زميل له من نفس القرية

٣ـ حسين احمد خميس من قرية السنابس (١٩ سنة) اعتقل في بداية فبراير

٤ـ عبد العظيم الريس من الدراز، خريج جامعة الكويت، سبق ان اعتقل لمدة ثلاث سنوات بدون محاكمة حيث اطلق سراحه عام ١٩٨٥، واعتقل مؤخرا في بداية يناير الماضي، ولا يزال يتعرض لتعذيب شديد ادى الى تدهور صحته.

٥ـ سليم محمد صنقور من السنابس اعتقل في بداية فبراير الماضي في وضح النهار بطريقة وحشية حسب وصف شهود العيان حيث قيدت يداه بالحديد من الخلف وانهال عليه جلاوزة هندرسون بالضرب والركل ورموا به في سيارتهم كما اخذوا معه سيارته الخاصة.

المؤامرة التي لم تكن

في «عصر الإنفتاح» تقف انت شاهد عيان على زيف الادعاء، ودليلاً حياً على الانغلاق والتحجر والتخلف والرجعية. فانت التقدمي الذي تقدم نفسك فداء لكي ترتفع الامة، وانت المناضل الذي يخشى اعداؤك همسك والتفاتتك ويقظتك ونومك. فما دمت مكبلاً بالحديد لانك متهم بـ «العمل على قلب نظام الحكم» فانك في عين الشعب رمز عزته وكرامته وعنوان طموحه وتطلعاته. فنظام الحكم القائم لا بد ان يغير باي ثمن لانه نظام بائس يقوم على دماء الابرياء ويبني صرحه من جماجم الشهداء ويشيد بنيانه باموال الفقراء وعرق المعدمين من ابناء امتنا المستضعفة. وما هو هذا النظام الذي يسجن الابطال بحجة العمل على اسقاطه؟ اوليس هو الذي باع للوطن لاعداء الامة بابخس الاثمان وجعل منه قاعدة انطلاق للقوات التي لا يهمها في منطقتنا الا الحفاظ على امن «اسرائيل»؟ اليس هو الذي يتبنى سياسات الفساد والافساد في صفوف شبابنا وشاباتنا؟ اوليس هو الذي ينائس افراد قبيلته كل انسان من هذا الشعب في رزقه فتسرق الاراضي والمزارع وتقام الشركات التي تضايق اصغر التجار في معيشته ومصدر رزقه؟

انت متهم لانك بريء، وانت معتقل لانك حر طليق، ففي بلدنا لا يُسمح بان يعيش الابرياء والاحرار، فما دمت بريئاً فانك تشكل خطراً على نظام الحكم ولا بد من اعتقالك، لانك لو لم تعتقل لما كان هنا حجة بمنعك من المشاركة في ادارة بلدك، فاعتقالك يصبح حجة للادعاء بوجود «منظمات تخريبية» و «جهات متعاونة مع الأجنبي» وما شابه ذلك من الاقاويل التي تصدق على السجناء وليس على المسجونين. فالتعاون مع الاجانب والتآمر مع جهات خارجية انما هو شان حكامنا الاثاموس الفيارى على مصلحة البلاد. لا بد ان تقوم الدنيا ولا تقعد م اعتقالك، ولا بد لكي تكتمل المسرحية ان تبعث برقيات التهاني للامير واتباعه لاكتشاف «المؤامرة الكبرى» ولا بد ان تصدر الصحف والمجلات وصفحاتها مليئة بالاعلانات التي تعلن الولاء الكامل للاسرة الحاكمة، ولا بد ان تتفاطر البرقيات من الرؤساء والزعماء والملوك للامير الذي «حفظه الله من كيد الكائدين وعين الحاسدين».

لا بد ان يحدث كل ذلك، ولكي تكتمل فصول المسرحية لا بد ان تُعذب بكل انواع التعذيب ويجب ان يكون هذا التعذيب قاسياً لكي يتم الحصول على الاعترافات الكاملة. فالمطلوب هنا الورقة الموقعة ولا مساومة على الورقة الموقعة. هذه الورقة يجب ان تحتوي اعترافاتك بانك انسان تنتمي الى تنظيم محظور يخطط لقلب نظام الحكم بطرق غير مشروعة ويرتبط بجهات اجنبية وانك دعوتك فلاناً وعلاناً للانخراط في ذلك التنظيم وانك الآن تاسف لذلك وترجو عفو الامير. ويجب ان تكون هذه الورقة موقعة بخط يدك، وربما طلب منك كتابتها بنفسك ثم التوقيع عليها. هذا باختصار ما هو مطلوب منك.

هذه الاعترافات قد تؤخذ منك وانت معتقل وقد تؤخذ منك وبطاق سراحك. فكثيراً ما طلب من اشخاص لا ناقة لهم ولا جمل في المعارضة بان يوقعوا على انتمائهم لجهات محظورة كشرط لاطلاق سراحهم. هؤلاء المساكين لا يقلون قلقاً على مصيرهم ومصائر عوائلهم من المسجونين بالتهمة نفسها وربما كان المسجونون اهون حالاً من الناحية النفسية. اذا عرفت هذا فلتعلم انك ضحية نظام سياسي محلي وعالمي ظالم يقف الى جانب الظالم ضد المظلوم ويساعد القوي على الضعيف وينصر الباطل على الحق. فالبرقيات التي تتقاطر من التجار انما تاتي من الذين يمارسون ظلماً مماثلاً بحق موظفيهم وعمالهم، والتي تاتي من الملوك الرؤساء انما تعبر عن مواقف انظمة لا تقل اجراماً بحق مواطنيها من اجرام حكومة بلادنا بحق شعبنا المستضعف.

هذه المأساة تتكرر باستمرار، مطلوب لها ذلك. فالهدف اشغال الرأي العام المحلي والدولي بان الوقت غير مناسب للتفكير في الاصلاحات فضلاً عن البدء بتنفيذها، والدليل على ذلك وجود المؤامرة. والمطلوب ان تبقى فترة طويلة بدون محاكمة لعدم وجود اي دليل على جرمك، ولكي تبقى عبرة لغيرك فلا تكن بريئاً ولا تفكر في الحرية والانعتاق والبحث عن الكرامة والحق. وهكذا ستقضي شطراً غير قليل من حياتك بين القضبان. ولن تجدي اية وساطة لاطلاق سراحك، فالامير «رجل طيب» ولكن الامر بيد اجهزة الامن التي يديرها «البريطاني المفعون الذي لا يسمح لنا بالتدخل في الامر». هذه باختصار قصتك وهي قصة تتكرر معك ومع غيرك. اما كيف تم اختيارك دون غيرك هذه المرة فلان حظك العاثر سلق الجلاوزة باتجاه بيتك. فالشعب كله متهم ولا بد ان يدخل كل الناس السجن ليذوقوا طعم ما ينتظر من تسول له نفسه بـ «التآمر» من عذاب وهانة. فهل بقي من شباب البلاد من لم يحتجز اللهم الا الغزر اليسير؟

لن قصتك يا لخي هي قصة المستضعفين قبلك، حين يكون الجلاد عدواً للمبادىء والقيم والاخلاق. انت في عين الشعب عنوان العزة والكرامة ورمز التحدي والصمود، مهما حاول الحاكم الظالم ان ينال من عزمك وكرامتك. وانت مفتاح الحل لهذا الشعب وقضيتك طريقه للنصر المحتوم، اما استبداد الحاكم وقذارة جلاديه وقمع جهاز امنه، فكل ذلك انما هو الطريق للانتهاء والسقوط. الصرح القائم على الدماء والجماجم وانات المظلومين لا يدوم طويلاً، فنزاع الشعب القوي وبيد الله فوق ايديهم.

الذكرى الخامسة والعشرون لانتفاضة ٦٥

خمسة وعشرون عاما مرت على انتفاضة ١٩٦٥ التي شارك فيها العمال والطلاب. ورغم ذلك فان تلك التجربة لم تقيَّم بشكل موضوعي وليس هناك مصادر موثقة عن كان عود الثقاب الذي اشعل الانتفاضة قرار شركة نفط البحرين بتسريح مئات الموظفين البحرانيين من اعمالهم. جاء هذا القرار في ٧ مارس ١٩٦٥، فاعلن بقية العمال (وعددهم حوالي ٥٠٠٠ شخص) في ٩ مارس الاضراب العام احتجاجاً على فصل زملائهم. ثم اعلن الطلاب اضراباً عاماً تضامناً مع موظفي شركة النفط، وبدا بذلك مسلسل من الاضرابات والمظاهرات استمر حوالي ثلاثة اشهر انتشر التوتر خلالها في البحرين، وشهدت شوارع المدن والقرى من العنف ما لم تشهده خلال أية اضطرابات أخرى منذ العام ٥٦. ويستطيع المراقب ان يرى نفسه وسط حرب شوارع بمعنى الكلمة. والذين عاصروا الاحداث يدركون حقيقة ما حدث ويحملون في ذاكرتهم صوراً من التطورات اليومية على صعيد المواجهة بين الناس والحكومة.

انطلق مسلسل العنف مع انطلاقة الاضرابات والتظاهرات. وكان واضحاً ان هناك سياسة جديدة اتبعها الانجليز بعد ان تعلموا من دروس حركة الهيئة (عام ٥٦) شيئاً كثيراً. وهذه السياسة تقوم على القمع العنيف لأية حركة معارضة لمنع تبلورها الى واجهة سياسية قوية قادرة على اسقاط النظام الخليفي الذي ترعاه بريطانيا. فبعد ثلاثة أيام من اضراب الطلاب، بدى ان الأمر سيفلت من زمام السلطة وان هناك احتقاناً شعبياً واسعاً قد يكون استمرار التظاهرات والاضرابات مجالاً لانفجاره بشكل مروع، خصوصاً وان المشاعر الشعبية تجاه ما حدث قبل تسعة أعوام (عام ٥٦) كانت ما تزال هائجة ومفتاظة، وان الحكومة لم تقم باصلاحات سياسية او ادارية تذكر. ولذلك جاء رد فعل السلطات عنيفاً.

في ١٤ مارس، أي خلال الاسبوع الأول من اضراب عمال شركة النفط، كان العمال قد وضعوا حاجزاً على الشارع العام المؤدي الى مصفاة النفط، مما اثار غضب الشرطة. وفي الوقت نفسه كانت المظاهرات تعم شوارع المنامة والمحرق وعدداً من القرب، ويقول مراسل رويتر (١٤ مارس): استمرت المناوشات بين الشرطة والعرب في المنامة، وفي المحرق طافت جموع مكونة من الاف الاشخاص الشوارع ترفع شعارات تدعو الى الوحدة.

وحسب تقرير رويتر فان الشرطة اطلقت النار على المضربين وقتلت شخصين. وحدثت مواجهات عنيفة في منطقة الجفير حيث تعيش اغلبية الاوروبيين، ودمّر عدد من المنشآت. وفي اليوم السابق (١٣ مارس) كانت قد حدثت اضطرابات ومواجهات عنيفة قتل فيها احد المواطنين برصاص الشرطة وجرح عدد آخر. وفي مساء ذلك اليوم، خرجت الجماهير غاضبة في الشوارع وحرقت سبع سيارات.

وفي يوم ١٤ مارس، كما ذكرنا كان المضربون يحاولون منع الموظفين الأوروبيين من الذهاب الى شركة النفط، ونجم عن ذلك حدوث مصادمات عنيفة. فمثلاً جرح احد الموظفين البريطانيين اسمه «البرت بريكون» من مقاطعة يوركشاير عندما هاجم المتظاهرون الباص الذي كان ينقل الاوروبيين الى مصنع التكرير. وتعرض عدد آخر من الموظفين البريطانيين لهجمات من المتظاهرين الذين كانوا يتحركون بعداء للوجود البريطاني. كما هوجمت منازل بعض البريطانيين في صباح ذلك اليوم في منطقة الجفير ومنهم الكابتن بتيت Pettitt—

وفي تصريح من الحكومة في ذلك اليوم اعترفت بحدوث التظاهرات وقالت انها حدثت رغم طلب الحاكم الشيخ عيسى بن سلمان، من الناس عدم التظاهر، وانه لهذا السبب اعطيت الأوامر الصارمة لقوات الأمن بتفريق «أي تجمع أو مظاهرة تخل بالامن. وذكر الاعلان الحكومي المواطنين بان التظاهرات العامة كانت قد منعت منذ الانتفاضة العامة عام ١٩٥٦ وان هذا المنع ما يزال ساري المفعول. ومما كان يثير من حنق المواطنين ان الاوروبيين كانوا يعملون على سد الفراغ الذي يسببه الاضراب، وذلك بالعمل ضعف ساعات الدوام.

وفي يوم ١٥ مارس، استمرت الاضطرابات في المحرق، بينما استمر الاضراب العام من قبل عمال شركة النفط. وبلغ مجموع القتلى من المواطنين حتى ذلك اليوم أربعة بالاضافة الى ٢٧ جريحاً و ٤٣ معتقلاً.

واستمرت الاضراب العمالي اكثر من ثلاثة اسابيع، واستمرت معه كذلك التظاهرات والمواجهات العنيفة. ففي ٣٠ مارس ذكرت وكالة رويتر في أخبارها ان الشرطة استعملت القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين في مدرستين في المنامة. وسبق ذلك بيومان شهدا حوادث عنف واسعة شبت على اثرها حرائق كبيرة.

مطالب المعارضة

خلال الفترة الماضية كانت هناك محاولات لجر مشيخات الخليج الى النهج السياسي الاسلامي اوالعربي، ولكن يعتقد أن الشيوعيين والبعثيين الناصريين لا يحظون بتأييد كبير في البلاد.

وتطالب حركة المعارضة بالحريات الاساسية السياسية وحرية تكوين النقابات العمالية. واما الحكومة فلم تفعل اكثر من تعيين لجنة للنظر في اسباب اعتقال عمال النفط. وقد رفضت المعارضة ذلك مطالبة بتكوين لجنة من الحكومة والعمال ومعظم افرادها ينتخبون من بين العمال. واذا لم يتنازل أي طرف عن موقفه فسوف يكون هناك امتحان لقوة ارادة كلا الجانبين، وسوف تصبح بريطانيا داخلة في القضية بشكل اكبر. وقد استعملت القوات البريطانية المرابطة في البلاد في عملية واحدة على الاقل لقمع الاضطرابات.

هذه التطورات الميدانية كان اساسها، كما اشرنا من قبل، اضراب عمال النفط احتجاجاً على قرار فصل بضع مئات منهم من قبل ادارة الشركة، ثم اعلان الطلاب تضامنهم مع الحركة العمالية وخروجهم في مظاهرات كبيرة طيلة الاسابيع الثلاثة التي اعقبت قرار العمال بدء اضرابهم في ٩ مارس. وكان من الطبيعي ان تسعى الجهات المعارضة السياسية لاستغلال حالة التوتر العامة وتوجيه الاحداث نحو ما تهدف اليه. وحيث أن التنظيمات السياسية ذات الاتجاه اليساري كانت هي الاقوى في ذلك الوقت، فقد التقت في بداية الأمر وطرحت نفسها ضمن جبهة واحدة اسمتها «جبهة القوى التقدمية»، واصدرت هذه الجهة بياناً في ١٥ مارس حددت فيه اهداف الحركة بالنقاط التالية:

١ـ ايقاف الفصل التعسفي واعادة المفصولين الى وظائفهم.

٢ـ الاعتراف للعمال بحق تكوين نقابات خاصة بهم.

٣ـ رفع حالة الطوارىء التي تعيشها البحرين منذ عام ١٩٥٦ والسماح بحرية الصحافة وحرية التجمع والكلام والتظاهر.

٤ـ اطلاق سراح المسجونين السياسيين والسماح بعودة المنفيين وايقاف الملاحقات والمطاردات.

٥ـ فصل الموظفين البريطانيين والاجانب من جهاز الشرطة وتصفية جهاز القمع والتجسس والمباحث.

٦ـ تشكيل لجنة للقيام بالنظر في شؤون العمال على ان يشترك ممثلون عن العمال يتم انتخابهم من قبلهم في اللجنة. ويكون عمل اللجنة النظر في شؤون جميع العمال وليس عمال شركة النفط فقط.

٧ـ تشكيل لجنة يشترك فيها العمال والطلاب للتحقيق في حوادث اطلاق النار التي ادت الى قتل وجرح المتظاهرين في المحرق والمنامة والرفاع الشرقي وسترة، وغيرها من المناطق الاخرى ومعاقبة المسؤولين عن هذه الحوادث.

وفي الوقت الذي وزع فيه هذا المنشور كانت البحرين في حالة من التوتر لم يُشهد لها مثيل منذ انتفاضة ١٩٥٦، فالاضراب العمالي لعمال شركة النفط مستمر، وطلاب المدارس لم يتوقفوا عن التظاهرات وخطباء المساجد كانوا يحثون الناس على دعم المضربين، وحتى ذلك الوقت لم تطرح واجهة سياسية سوى تلك الجبهة، هذا مع العلم بأن الجماهير لم تكن تتحرك بسبب المنشورات التي توزع في الشوارع، وانما كانت المشاعر الكامنة بالظلامة والقمع السلطوي هي التي تدفع الناس للمشاركة.

المهم ان جبهة القوى التقدمية وجدت الفرصة سانحة لطرح ما كانت تراه من اهداف سياسية، وهي اهداف في معظمها تمثل استمراراً للاهداف التي طرحتها الهيئة قبل عشرة أعوام. ولكن هذه الجبهة سرعان ما اختلفت على نفسها واصبح الخلاف بين الفصائل السياسية المشاركة فيها مانعاً من استمرار العمل في اطارها. فبعد عشرة أيام من توزيع منشور جبهة القوى التقدمية، قدمت «جبهة القوى القومية» مذكرة الى الحكومة (٢٠ مارس) طالبت فيها بما يلي:

١ـ انشاء مجلس تأسيسي يمثل فيه الشعب بكافة فئاته الوطنية من عمال وفلاحين ومثقفين وطلبة.

٢ـ بدء مفاوضات مع قوات الاحتلال على اساس منح الاستقلال الذاتي والغاء القواعد العسكرية

٣ـ ايجاد مناخ ديمقراطي تتوفر فيه حرية العمل النقابي والمهني والطلابي، واعطاء الحريات للصحافة لتعبر عن ارادة الشعب.

٤ـ محاكمة كل العناصر التي وقفت وراء الاحداث الاخيرة وتعاونت مع الاسرة الحاكمة.

٥ـ اطلاق سراح المعتقلين الذين زجوا في السجون منذ عام ١٩٥٦ واعادة المبعدين السياسيين ليمارسوا حقهم السياسي.

٦ـ اعادة جميع العمال المسرحين الى اعمالهم.

وهكذا تميزت الانتفاضة الشعبية التي بداها العمال بدرجة من العنف لم تكن موجودة من قبل، فقد قتل ما بين ١٠ ـ ١٥ شخصاً حسب التقارير البريطانية من ابناء الشعب، وكانت ردود افعال الناس تعكس مدى عمق الشعور بالنقمة تجاه السلطة التي استعملت القوة باقسى صورها، فحدثت أعمال عنف شعبية من قبيل حرق السيارات واماكن سكن البريطانيين واستعمال قنابل المولوتوف التي تصنع في البيوت. كما حدثت تفجيرات عديدة كان من اكبرها انفجار كبير في مخازن الجمارك بميناء سلمان في ٥ يونية ١٩٦٥ ادى الى مقتل شخصين وجرح عدد آخر، ولم يعرف سبب الانفجار ولا من كان وراءه.

بعض الذين استشهدوا في حوادث ١٩٦٥

جاسم خليل عبد الله
عبد النبي محمد سرحان
عبد الله سعيد سرحان (١٤ مارس)
عبد الله حسن بونفور (٢٤ مارس)
عبد الله سعيد الغانم (٢٢ ابريل)
فيصل عباس القصاب (١٤ ابريل)

الحكومة تفتخر: لا توجد نقابات!

في عددها الصادر في فبراير ١٩٩٠، نشرت مجلة الـ «ميدل ايست» تقريراً عن البحرين تضمن عدداً من المقالات ومقابلة مع يوسف الشيراوي وزير التنمية والصناعة، تحدث خلالها في مشاريع الحكومة للنهوض باقتصاد البلاد. ولكن ـ بخلاف الحكومات الوطنية ـ هذه المشاريع لم تضع المواطن ومصلحة الوطن نصب اعينها. فالدول المتقدمة تستهدف من اختيار برامجها ومشاريعها الازدهار الاقتصادي مع ضمان حقوق المواطن.

وتأخذ النقابات على عاتقها دور صيانة مصالح العمال الذين قد تتم التضحية بهم في مقابل جشع الارباح كما تأخذ مجموعات الضغط على عاتقها حماية البيئة من التلوث الناتج عن الاهمال في التخلص من النفايات. ولكن كل هذه الامور ليست مهمة لدى يوسف الشيراوي الوزير مدى الحياة لتنمية الصناعة. فعندما تسأله مجلة الـ «ميدل أيست» عن جدوى استجلاب العدد الكبير من العمال من الدول النامية بصورة مستمرة، يجيب بان لديه دراسة تؤكد أن كل ١٠٠ عامل يستجلبون من الخارج فان ٨٧ عاملاً آخر يوظفون لخدمتهم. طبعاً الـ ٨٧ الاجانب ايضا يراسهم عدد من افراد آل خليفة وبعض النفعيين الذين لا همّ لهم سوى المتاجرة بتوريد العمال والخدم، في الوقت الذي تزداد البطالة في صفوف ابناء البلد ويقدر عدد العاطلين باكثر من عشرين الف انسان، مستواهم التعليمي لا يقل عن الشهادة الثانوية، وكثير منهم يتم رفضهم عندما يتقدمون للجامعة. وفي الوقت ذاته يضطر العديد من الجامعيين للتقدم لوظائف متدنية جداً، بسبب المنافسة الشديدة التي يسببها استيراد الايدي العاملة الرخيصة من الدول الآسيوية.

وفي معرض حديثها عما توفره حكومة آل خليفة للمستثمرين الاجانب تقول الـ«ميدل ايست» على لسان الحكومة سجل ثابت بشأن العلاقات العمالية ... لا توجد نقابات». نعم لا توجد نقابات لكي تطالب بتغيير سياسة الشيراوي وآل خليفة ولا توجد مجموعات ضغط لتمنع تلوث الجو والبحر، اذ يقول في مقابلته «ان المشكلة مبالغ فيها، فنحن لا نملك مصانع كيمياوية معقدة» وهو بذلك يتغافل ان معهد الالمنيوم الذي اقترحه هو نفسه في نهاية الستينات كان بسبب الطلب الكبير عليه وقلة المصاهر في الدول الصناعية بسبب مخاطر التلوث وغلاء الوقود وارتفاع معاشات العمال الذين يخاطرون بانفسهم في مثل هذه المشاريع.

خاطرة: كيف تصدر المراسيم الاميرية؟

من عادة المراسيم الاميرية أن تعطي لنفسها غطاءاً دستورياً، حيث تبدأ عادة «بعد الاطلاع على الدستور» ثم تثني احيانا بالاشارة الى قوانين اخرى لها علاقة بالموضوع الذي يتطرق له المرسوم. ويبالغ سموه في الظهور بمظهر القانوني الى درجة يكاد ينسى لماذا كتب المرسوم، لولا الحاشية المحيطة به. لنضرب مثلاً على ذلك. رئيس الوزراء يقرر غلق شركة منافسة له في السوق. يتصل بالدكتور حسين البحارنة وزير الدولة للشؤون القانونية، ويعرض عليه، او يطلب منه اعداد مرسوم اميري بهذا الخصوص. البحارنة بعدها يطلب من احد الخبراء القانونيين امداده بما يجب، فتجهز مسودة المرسوم، ويطلع عليها رئيس الوزراء ثم ترسل لمكتب الأمير ويصدر بالصيغة الآتية:

«نحن عيسى بن سلمان، بعد الاطلاع على الدستور، وعلى المادة الخامسة من المرسوم بقانون الترخيص للشركات، وعلى المادة الرابعة من قرار رئيس الوزراء الصادر في الثالث من رجب سنة ١٣٠٠ هجرية الموافق للرابع من سبتمبر سنة ١٨٧٠م وعلى توصية وزير التجارة والزراعة وبناءاً على رغبة الاخ خليفة نرسم بما يلي:

١ـ ينشر المرسوم في الجريدة الرسمية

٢ـ ينشر المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدورة.

عيسى بن سلمان آل خليفة سنة ١٩٩٠

وهذا مثال آخر قريب للذاكرة الوطنية وللواقع

«نحن عيسى بن سلمان ، بعد الاطلاع على الدستور، وعلى قانون أمن الدولة لسنة ١٩٧٥، وعلى المرسوم الأميري الثالث لسنة ١٩٧٧ لتنظيم المدارس الخاصة، ولقناعة العزيز ايان هندرسون ومن يعمل في دائرته، وبناءاً على توصية الجماعة، ولاني انا ايضاً مقتنع بالموضوع قررنا مايلي:

١ـ تغلق المدارس الدينية الخاصة التي يشرف عليها علماء الدين الشيعة، وعلى الخصوص مدرستي عالي وتوبلي.

٢ـ تصادر جميع ممتلكات هذه المدارس من كراسي وطاولات وسبورات وطباشير ومزابل.

٣ـ يعتقل الشيخ موسى العريبي ويضرب ضرباً مبرحاً، ولا تقبل اية واسطة يقوم بها المعممون الآخرون الذين يزاحموننا في لقب الشيوخ.

٤ـ ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية. ونحن متأكدون أن القسم الخاص قد نفذ هذا المرسوم وأكثر (جزاهم الله خير) حتى قبل صدوره.

صدر في قصر الرياض العامر بحضور الأخ نايف بن عبد العزيز، مستشاري للشؤون الطائفية

عيسى بن سلمان آل خليفة

لا نعرف لماذا يرجع الأمير وعائلته للدستور دائماً عندما يصدرون قراراتهم. فعن اي دستور يأخذون اوامرهم وبناءاً على اي قانون تدار البلاد؟.

لقد عطل الأمير دستور ١٩٧٣ عندما حل المجلس الوطني في صيف ١٩٧٥م. وعلق العمل ببعض مواد الدستور. فاذا كان الدستور هو الحكم فانه يطالب آل خليفة باعادة الحياة البرلمانية في مدة لا تتجاوز ٤ سنوات من حل المجلس، كما انه لا يعترف بقانون أمن الدولة، لانه لم يصدر عن المجلس الوطني الذي اشير اليه في الدستور على أنه «السلطة التشريعية ومصدر القوانين».

ورغم أن الدستور نفسه، الذي يعتبر ذات الأمير مصونة لا تُمس باي حال من الاحوال، وانه في شكله الحالي يبرر لحكم آل خليفة، الا انه الحد الأدنى الذي وافق عليه ممثلو الشعب آنذاك، في محاولة للحد من تجاوزات صبيان المباحث الذين يحكمون البلاد فعلا هذه الايام. لذلك فان الظلم يتضاعف اذا تم الرجوع للدستور في كل مرة تصدر المراسيم الأميرية وقرارات رئيس الوزراء بطبيعتها التعسفية الظالمة.

وعلى ذلك، فان لشعب البحرين الحق ايضاً في استخدام الدستور لاصدار احكامه بشأن النظام القبلي الذي يعيش في غيبوبة زمنية، لا يحس فيها بما يجري حوله في العالم. وهكذا فنحن شعب البحرين، وبناءاً على الدستور المعطل من ١٩٧٥، وعلى مواده المعلقة، وبالرجوع الى نصوص اعترافات السجناء وانات المعذبين قررنا ما يلي:

١ـ اعادة المجلس الوطني بحيث ينعقد في احد مساجد البحرين او انديتها، واعادة صياغة دستور جديد

٢ـ حل مجلس الوزراء الحالي وانتخاب مجلس وزراء من ممثلي الشعب.

٣ـ اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وتعويض اهاليهم عما لحق بهم من اذى، والتحقيق في حوادث التعذيب في السجون.

٤ـ تفكيك المخابرات وتقديم قياداتها لمحاكم شعبية مكونة من قضاة شرعيين وخبراء قانونيين.

٥ـ استرجاع كل ما انتهب من اموال البحرين، واعادته لخزينة الدولة.

٦ـ احلال المواطنين العاطلين مكان الاجانب بطريقة عادلة ومنظمة.

٧ـ الغاء كل المراسيم والقوانين السابقة

٨ـ انشاء مجلس اقتصادي من خبراء متخصصين لوضع خطة انقاذ وطنية.

٩ـ رفع الرقابة عن الاعلام والسماح بحرية التعبير.

١٠ـ اعادة صياغة المناهج التعليمية لتناسب متطلبات العصر الحديث وتراعي عادات وتقاليد ابناء الشعب المسلم

١١ـ استرجاع كل الاراضي والمناطق البحرية التي تم التنازل عنها لآل سعود، ومنع الرياض من التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين.

يعمل بهذا القانون من حين صدوره اذا امكن وينشر في الصحف الوطنية.

صدر في البحرين سنة ١٩٩٠ م

شعب البحرين

ملاحظة: نحن لا نشك ان امير البحرين الحالي وحكومته سوف يعارضون هذه المطالب الشعبية ويعتبرونها عملاً تخريبياً وحتى ارهابياً، مع علمهم ان غالبية ابناء الشعب، سواءاً اولئك الذين لديهم الشجاعة بالتعبير او الصامتون تؤيد هذا المرسوم ومحتوياته نقطة بعد نقطة. وسيصدرون امرهم باعتقال كل من يقراه ناهيك عمن يطالب بتنفيذه.

«نحن عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة بعد الاطلاع على الدستور وعلى بيان الشعب رقم واحد، قررنا اعتقال شعب البحرين لمدة خمسين عاما اخرى.

يعمل بهذا القانون من تاريخ التفكير فيه من قبل مستشاري أمن الدولة».

تحية لمانديلا

كان اطلاق المناضل الافريقي نيلسون مانديلا نصراً مؤزراً لشعب البحرين الذي يعاني من نظام مشابه لنظام جنوب افريقيا العنصري الذي ناضل مانديلا ضده منذ سنوات. هذه الابيات تحية منا الى شعب جنوب افريقيا المضطهد من شعب البحرين الذي لا يال استنشاقها

حلّق بروحك في الزمان منيلا
يا عندليب بلاد كان يؤرقها
زغرد فاذان الحشود حشودة
حطّم قيود الظالمين بوقفة
واصرخ بوجوههم الكريه تحدياً
لن يستطيع الظالمون بقمعهم
فالثورة السوداء اقوى منهم
ولدى «سويتو» في النضال نضالها
وهنا «جوهانسبرغ» اصبح مجدها
يمضي بثورتها الرجال جحافلاً
يستعجل النصر الاكيد ثباتها

*****

يا مانديلا حطمت كل قلاعهم
عذبت من كان التعطرس شانه
أسقطت انظمة تقادم عهدها
ونظام فصل ظالم وُضعت له
خير البلاد لمن هم بيض ومن
وحثالة ببيضاء كلّ همومها
أين العدالة والمساواة التي

*****

ماذا أقول وقد علتني فرحة
هذي عواطفي الدفينة أصبحت
فلشعبي المظلوم قصة ظلمه
قبلية منعت تحرر شعبنا
وحثالة لا ترعوي عن ظلمنا
الحر ممنوع الكلام وإن يكن
والشعب مقطوع اللسان مكمم
هذا هو الوضع الكئيب ببلدتي
إني لألحظ في النضال سعادة

واسمع على غصن التحرر مانديلا
صوت الغراب مغرياً وموايلا
وغناك ما زال الصّداح المُثيلا
تعطي النضال ثباته المتأصلا
فالشعب خلفك يستجيب مجلجلا
أن يستكينوا ويتركوك مكبّلا
وطموح شعب «الكاب» أعتى منهلا
بدماء جيل العنف صار مكمّلا
بالتضحيات وبالدماء مؤثلا
فسريّة تمضي لتتبع جحفلا
لكنها للمجد كانت أعجلا

*****

وأصبت منهم بالشجاعة مقتلا
وعلوت صوتاً صارخاً مسترسلا
وازلت مكياجاً لهنّ مكبّلا
كل الدعائم فاستقام مهلهلا
كان السواد بلونه فقد ابتلى
أن تستبدّ وتشمخرّ وترهلا
جاءت بها الاديان من رب العلى

*****

بسقوط مَن للعنصرية هلّلا
أقوى من القمع المقيت وأجملا
سِفراً يضيء ظُلامةً وتململا
وبنت بطوب الطائفية منزلا
أبداً ولا ترضى لذاك تبدُّلا
متكلماً فالقمع أبلغ فيصلا
والجهل صار محرّماً ومحلّلا
والكل يعلم أننا لن نقبلا
واشاهد النصر المؤزر مقبلا

نطالب بالحياة الدستورية ـ البقية ـ

نقض مشاريع القوانين والسياسات التي تطرحها الحكومة للمناقشة. ويعتبر ان العودة للحياة البرلمانية سوف تساهم في منع العمل بقانون الطوارىء والاحكام العرفية المفروضة على البلاد منذ خمسة عشر عاماً. ويرى ان تجاهل حكومة آل خليفة لهذه المطالب التي قد لا يفصح الناس عنها بسبب اوضاع القمع والاستبداد لهو محاولة للاستمرار في ضرب القوى الوطنية والاسلامية التي تعترض على سياسات الاستبداد القبلية. وما المحاكمات الصورية للشباب الواعي هذه الايام الا مؤشر على ياس الحكومة في محاولاتها اخفاء نواياها وسياساتها الرافضة للمشاركة الشعبية. هذا مع علمها بان القصر الطرق لمنع الاضطراب السياسي في البلاد وتخفيف التوتر ورفع حالة الطوارىء انما يكون بتوفير قدر معقول من الحرية والسماح بالمشاركة الشعبية وفقاً للدستور الذي يفترض ان ينظم العلاقة بين الحكومة والشعب.

اننا لا نعتقد أن آل خليفة سوف يستمعون لمنطق الحق والعدل خصوصاً وانهم يشعرون بان هناك دولاً تساندهم في مواقفهم وسياساتهم وفي مقدمة هذه الدول السعودية وبريطانيا. ولكننا نطرح هذه المبادرات للتاريخ ومن اجل التدليل على أن الاضطراب السياسي الذي شهدته البلاد انما حدث في غياب العمل البرلماني اي منذ عام ١٩٧٥. ففي غياب قنوات الاتصال الدستورية، سيبقى المجال مفتوحاً للوسائل الاخرى التي لا تزيد الوضع الا تعقيداً. والمطلوب اولاً واخيراً ان يتخلى آل خليفة عن فكرة انهم يملكون الارض ومن عليها، وانهم سادة وابناء الشعب عبيد. فالسيادة انما يجب ان تكون للقانون وليس لاجهزة القمع التي يُستورد خبراؤها، وفي مقدمتهم ايان هندرسون وجيم بيل وغيرهما. اما ان لمحبّي الحرية واحترام حقوق الانسان ان يرفعوا أصواتهم للمطالبة بوضع كريم لشعب البحرين؟